مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١٤٣

الثلاثاء، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيشو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث ألباريث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة من ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/1009)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

التقرير الرابع للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2017/1030)
رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة من ميسّر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2017/1058)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة من ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/1009)

التقرير الرابع للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2017/1030)

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة من ميسّر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2017/1058)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس، أدعو ممثل ألمانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين : السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيدة جوان آدمسون، القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/2017/1009، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة من ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ؛ S/2017/1030، التي تتضمن التقرير الرابع للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ و S/2017/1058، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة من ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ؛ سعادة السيدة جوان آدمسون، القائمة بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة ؛ والسيد سباستيانو كاردي، الممثل الدائم لإيطاليا، بصفته ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (*تكلم بالإنكليزية*): بعد مرور عامين تقريبا على يوم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، ها نحن نقف عند مفترق طرق حاسم. واجتماع اليوم فرصة مهمة لتقييم ما تحقق واستعراض التحديات الماثلة أمامنا.

فمنذ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المجلس تسع مرات أن إيران تنفذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي. وفي ضوء هذا الجانب الإيجابي من تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، قرر رئيس الولايات المتحدة في١٣ تشرين الأول/أكتوبر عدم التصديق في الكونغرس على أن تعليق الولايات المتحدة جزاءاتها الوطنية عملاً بالاتفاق، وبعبارات الخطاب الذي ألقاه الرئيس ترامب،

”هو أمر ملائم ومتناسب مع التدابير المحددة والقابلة للتحقق التي اتخذتها إيران فيما يتعلق بإنهاء برنامجها النووي غير المشروع“.

ومن المؤسف أن هذا القرار قد أوجد قدراً كبيراً من عدم اليقين إزاء مستقبل خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد طُمئِن الأمين العام إلى أن الولايات المتحدة، خلال الاجتماع السابع للجنة المشتركة، بمعية مشاركين آخرين، أعربت عن استمرار تقيدها بالتزاماتها، مؤكدة على الحاجة إلى ضمان التنفيذ الكامل والفعال للاتفاق بجميع أجزائه بحسن نية وفي مناخ بناء.

إن دعم مجلس الأمن للاتفاق حيوي لضمان الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي، فضلاً عن الاستقرار الإقليمي والدولي. والاتفاق يصب في مصلحة النظام العالمي لعدم الانتشار والسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وهو أيضاً السبيل الأمثل لتحقيق تطلعات الشعب الإيراني من خلال تهيئة فرصة لزيادة الانخراط الاقتصادي مع العالم.

وسيتابع المجتمع الدولي باهتمام ما سيفعله المشاركون في الاتفاق في المجلس خلال الأشهر والسنوات القادمة، وسيضبط إجراءاته وفقاً لذلك بالتأكيد. ولهذه الأسباب، يشجع الأمين العام الولايات المتحدة على مواصلة التزامها بالاتفاق والنظر في الآثار الأوسع نطاقاً على المنطقة وخارجها قبل اتخاذ أي خطوات أخرى. وبالمثل، يشجع جمهورية إيران الإسلامية على النظر بعناية في الشواغل التي أثارها المشاركون الآخرون في خطة العمل المشتركة. ويشجع الأمين العام أيضاً المجتمع الدولي على مواصلة دعم التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق التاريخي، ويرحب بالبيانات الإيجابية للعديد من الدول الأعضاء الأخرى دعماً للخطة.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية أمام مجلس الأمن بشأن التقرير الرابع للأمين العام (S/2017/1030) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). قُدم هذا التقرير للمجلس في ٨ كانون الأول/ ديسمبر، عملاً بالمرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ومذكرة رئيس المجلس الصادرة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/44). وعملاً بتوجيهات مجلس الأمن، يركز تقرير الأمين العام على تنفيذ الأحكام الواردة في المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأنتقل الآن إلى الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها التقرير الرابع.

أولاً، لم يتلق الأمين العام مرة أخرى أي تقارير بشأن توريد أو بيع أو نقل مواد متصلة بالمجال النووي إلى إيران خلافاً لأحكام القرار. وفي الوقت نفسه، فإن الدول الأعضاء تستخدم آلية المشتريات على نحو أكبر. وقُدمت ثمانية مقترحات إضافية تتعلق بالمجال النووي إلى مجلس الأمن للموافقة عليها، ليرتفع بذلك العدد الإجمالي للمقترحات المقدمة منذ يوم التنفيذ إلى ٢٤. ويجري البت في هذه المقترحات وفقاً للجدول الزمني المحدد بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأمن المعلومات وسريتها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتنويه مرة أخرى بالتعاون الممتاز مع الدائرة الأوروبية للعمل الخارجي، وخاصة عبر منسقها للفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة.

ثانياً، فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام المتصلة بالقذائف التسيارية، يعكس التقرير المعلومات الرسمية التي قدمتها الدول الأعضاء بشأن إطلاق المركبة الفضائية سيمرغ في تموز/يوليه من قبل جمهورية إيران الإسلامية وبشأن عمليات إطلاق قذائف تسيارية عدة من جانب جمهورية إيران الإسلامية. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، طُلب إلى الأمانة العامة السفر مرتين إلى المملكة العربية السعودية لفحص حطام قذيفتين تسياريتين أطلقتا باتجاه ينبع والرياض في ٢٢ تموز/يوليه و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، على التوالي. وتقدر السلطات السعودية أن إيران لها دور في تصنيع هاتين القذيفتين اللتين استخدمتا في هجومي تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر. ونحيط علماً بالمعلومات التي قدمتها السفيرة هيلي في مؤتمرها الصحفي الأخير في ١٤ كانون الأول/ديسمبر والبيانات الإيرانية رداً على ذلك.

وفي ذلك الوقت، لم تكن الأمانة العامة بعد في وضع يمكنها من تأكيد ما إذا كانت تلك هي قذائف قيام-١ الإيرانية – وهي نسخة متفرعة من قذائف سكود – تم نقلها بالمخالفة للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، حسب تقييم السلطات السعودية. بيد أن التقرير يتضمن ملاحظات أولية تشير، أولاً، إلى أن القذيفتين تحملان سمات متماثلة، مما يشير إلى أصل

مشترك؛ ثانياً، إن القذيفتين تحملان سمات القذائف من عائلة سكود؛ ثالثاً، إن القذيفتين تحملان أيضاً سمات معروفة ومتفقة مع قذائف قيام-١؛ رابعاً، إن هيكل إحدى القذيفتين مشابه لهيكل قذائف إيرانية مدرجة في القائمة المحتفظ بها عملاً بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وما زالت الأمانة العامة تقوم بتحليل المعلومات المتاحة وستقدم للمجلس تقريراً مستكملاً في الوقت المناسب.

وأوصت الأمانة العامة بعقد اجتماع مشترك بين اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) والمجلس وفق صيغة ٢٢٣١، للاستماع إلى إحاطة مشتركة من فريق الخبراء المعني باليمن والأمانة العامة بشأن الاستنتاجات التي توصل إليها كل منهما في الوقت المناسب. ومن المهم أن يتمكن مجلس الأمن من النظر في هذه المسألة بشكل كلي ومتسق على أساس جميع المعلومات المتاحة له.

ثالثاً، فيما يتعلق بالقيود على عمليات النقل ذات الصلة بالأسلحة، طلب إلى الأمانة العامة فحص الأسلحة والمواد المتصلة بها التي ضبطتها الولايات المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٦. وتلقت الأمانة العامة أيضاً معلومات عن سفينة سطحية غير مأهولة محملة بالمتفجرات، يزعم أنها استخدمت ضد التحالف الذي تقوده السعودية، وأتيحت لها الفرصة لدراسة أجزاء من أنظمة التوجيه والتفجير. وطلب إلى الأمانة العامة أيضاً فحص طائرتين بدون طيار، ذُكر أنهما استعيدتا في اليمن بعد يوم انطلاق التنفيذ.

والأمانة العامة واثقة من أن ما يقرب من ٩٠٠ بندقية هجومية ضبطتها الولايات المتحدة مطابقة لتلك التي ضبطتها فرنسا، في آذار/مارس ٢٠١٦ أيضاً، والتي قدرت الأمانة العامة أنها إيرانية المنشأ وشحنت من جمهورية إيران الإسلامية. والأمانة العامة واثقة أيضاً من أن نصف قاذفات القنابل المضادة للقذائف الصاروخية البالغ عددها ٢٠٠ قاذفة (آر بي جي) لها خصائص مماثلة لقاذفات (آر بي جي) المنتجة في إيران. وما زلنا نحلل الأسلحة المتبقية التي عثر عليها ضمن الشحنة وسنقدم تقريراً في الوقت المناسب.

ولاحظت الأمانة العامة أيضاً أن أنظمة التوجيه والتفجير على متن السفينة السطحية غير المأهولة تشمل طرفية حاسوبية ذات لوحة مفاتيح ثنائية إنكليزية – فارسية وخصائص مماثلة لتلك المستخدمة في الطرفيات المنتجة في إيران. ولوحظ أيضاً أن نظام التفجير يشمل بنوداً مماثلة لتلك التي عثرت عليها الولايات المتحدة على متن المركب الشراعي إدريس في آذار/مارس ٢٠١٦، وأن الكابلات الكهربائية داخل آلية التفجير وفي نظام التوجيه تحمل علامات تشير إلى الصنع الإيراني. وسيقدم تقرير مستكمل في الوقت المناسب.

ولاحظت الأمانة العامة أن إحدى الطائرات بدون طيار، التي حددتها السلطات السعودية بأنها تشبه طائرة أبابيل-٢ الإيرانية الصنع، مماثلة لطائرات بدون طيار أخرى ذُكر أنها ضبطت في اليمن، واسترعت انتباهنا إليها الإمارات العربية المتحدة. ونحن نتطلع إلى فرصة فحص هذه المركبات الجوية غير المأهولة الأخرى من أجل التأكد من مصدرها بشكل مستقل.

رابعاً، يسلط التقرير الضوء أيضاً على مشاركة مؤسسة الصناعات الدفاعية في معرض أجنبي آخر، الصالون الدولي للطيران والفضاء، الذي أقيم في الاتحاد الروسي في تموز/يوليه. وقد أثيرت المسألة مع الاتحاد الروسي، وأُبلغنا بأن التحقيق في المسألة قد خلص إلى عدم وجود أي إجراء يتنافى مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ويقدم تقرير الأمين العام أيضا معلومات عن السفريات الإضافية التي يقوم بها اللواء قاسم سليماني، مشيراً إلى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدعو حكومات الدول الأعضاء المعنية إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لكفالة التنفيذ السليم لحظر السفر وغيره من أحكام المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وأود قبل أن أختتم بياني أن أشدد على أن الأمانة العامة قد درست بعناية المعلومات الواردة في رسالة جمهورية إيران الإسلامية المؤرخة ٢٨ آب/أغسطس التي جاء فيها أن سن ”قانون مواجهة خصوم أمريكا بواسطة الجزاءات“ والتوقيع عليه ليصبح قانونا في ٢ آب/أغسطس يُعدان انتهاكا لأحكام الفقرتين ٣ و ٤ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونرى في تقييمنا أن تلك المعلومات لا تقع في نطاق التقرير ما لم نتلق توجيها بخلاف ذلك من قبل مجلس الأمن.

وختاما، أود أن أشكر سعادة السفير سباستيانو كاردي ممثل إيطاليا، على ولايته الناجحة بصفته ميسرا لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في هذا العام العصيب. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تمنياتي لسعادة السفير كاريل يان غوستاف فان أوستيروم، ممثل هولندا، الذي سيتولى دور الميسر في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وأؤكد له الدعم الكامل من جانب الأمانة العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة آدمسون.

السيدة آدمسون (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم مرة أخرى، باسم فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بصفتها منسقة اللجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

أولا، أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش، والسفير سباستيانو كاردي ممثل إيطاليا بصفته ميسرا لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في عام ٢٠١٧ على تعاونهما الممتاز. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لزملائنا في شعبة شؤون مجلس الأمن على دعمهم الثابت وتعاونهم الممتاز، وخاصة فيما يتعلق بإدارة آلية الشراء. وأود أيضا أن أنوه إلى تقديري لعملهم في إعداد آخر تقرير للأمين العام (S/2017/1030) بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وإذ نقترب من الذكرى السنوية الثانية لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة يوم – ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ – فإن من الصواب القول بأننا نمر بمنعطف هام. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر أعلن الرئيس ترامب قراره بعدم الإقرار بالامتثال الإيراني للتشريعات المحلية للولايات المتحدة. ونحن نحترم لأنه قد حدث في سياق التشريعات المحلية للولايات المتحدة، غير أنه تسبب بحالة من عدم اليقين في مواصلة الولايات المتحدة الالتزام بخطة العمل الشاملة المشتركة. واستجابة لذلك الإعلان، شدد الاتحاد الأوروبي على أنه يتوقع التنفيذ الكامل والفعال للاتفاق المتعلق بخطة العمل من جانب جميع الأطراف. وقد تم الإعراب عن ذلك الرأي من قبل الممثلة السامية موغيريني وجميع الوزراء الخارجية ورؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد البالغ عددها ٢٨ دولة.

ومنذ يوم تنفيذها، عقدت اللجنة المعنية بخطة العمل الشاملة المشتركة سبعة اجتماعات برئاسة الأمين العام للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، باسم الممثل السامي/نائب الرئيس، وعملت على رصد التنفيذ، فضلا عن التوجيه في عدد من المسائل المتعلقة بالتنفيذ. وعُقد آخر اجتماع للجنة في فيينا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. ويسرني أن أبلغ أن جميع المشاركين قد أعربوا عن مواصلة الوفاء بالتزاماتهم بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وشددوا على أهمية كفالة التنفيذ الفعال لجميع أقسام اتفاق الخطة، وأن يتم ذلك بحسن نية وفي أجواء بناءة.

وتُعدّ خطة العمل من بين الأولويات الاستراتيجية الرئيسية ليس للأمن الأوروبي فحسب، بل للأمن الإقليمي والعالمي أيضا. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي يواجه مرة أخرى تهديدا بقدرات نووية لا ضابط لها، فقد أصبحت خطة العمل

مثالا لحل المسائل المتصلة بالبرنامج الدولي لعدم الانتشار. وأشار عدد هائل من الشركاء في جميع أنحاء العالم – في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والمحيط الهادئ – إلى أنهم يتشاطرون الرأي القائل بضرورة الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذها تنفيذا كاملا. ويتفق الاتحاد الأوروبي تماما مع تقييم الأمين العام بأنه من مصلحة المجتمع الدولي أن تتمكن خطة العمل الشاملة المشتركة – بوصفها إنجازا للدبلوماسية المتعددة الأطراف – من التغلب على تحديات تنفيذها بما يرسخ التزامنا الجماعي بالدبلوماسية والحوار.

وتؤدي الخطة مهامها على النحو المتوخى. وبصفتها الهيئة الوحيدة المكلفة من قبل مجلس الأمن لإجراء التحقق والرصد الضروريين والمتعلقين بالتزامات إيران ذات الصلة بموجب خطة العمل، أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تسعة تقارير — آخرها في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر — أكدت فيها تقيد إيران بالتزاماتها بموجب الاتفاق. ويخضع برنامج إيران النووي لآلية رصد وتحقق فعالة وتتسم بالشفافية. ووفقا لالتزامات إيران بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها ستكون ملزمة بتطبيق اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة وبروتوكولاتها الإضافية التي ستمكّن الوكالة من مواصلة رصد الأنشطة النووية الإيرانية، فضلا عن التأكيدات بشأن الطابع السلمي حصرا للبرنامج النووي الإيراني.

لكن وبالرغم من أن الاتفاق ما يزال يؤدي دوره، إلا أن هناك عدة مسائل خطيرة من خارج الاتفاق. ومن الواضح أن الحالة في المنطقة قد تدهورت خلال الأشهر القليلة الماضية، وما برح الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الأطراف مرارا وتكرار إلى التخفيف من حدة خطابها الحالي والتوصل إلى أرضية مشتركة للحفاظ على علاقات حسن الجوار فيما بينها. ويتابع الاتحاد الأوروبي عن كثب التطورات المتعلقة بإطلاق القذائف التسيارية صوب أراضي المملكة العربية السعودية، ويدعو الأمانة العامة إلى السعي للحصول على مزيد من المعلومات في ذلك الصدد. وأدعو جميع الجهات الفاعلة في المنطقة وخارجها إلى بذل قصارى جهدها لاحتواء الاتجاه الحالي المؤدي إلى العنف والنزاع. وقبل ذلك كله، فإن المطلوب من جميع الجهات الفاعلة أن تبدي التزامها التام بالتوصل إلى حل سلمي للمشاكل الحالية.

وإن للاتحاد الأوروبي سجلا طويل الأمد في الإعراب عن شعوره بالقلق إزاء تزايد الحشد العسكري على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك برامج القذائف الإيرانية. ولطالما دعا الاتحاد الأوروبي إيران إلى الامتناع عن الأنشطة التي من شأنها أن تعمق انعدام الثقة –مثل تجارب القذائف التسيارية– نظرا لتعارضها مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، علاوة على دعوتها إلى الكف عن الإدلاء بالبيانات التي تشير إلى تلك الأنشطة. ويجب معالجة الوضع في المنطقة، بما في ذلك مسألة القذائف التسيارية، على سبيل الأولوية وخارج نطاق خطة العمل الشاملة المشتركة. ومما لا شك فيه أن تقويض اتفاق نووي لن يجعلنا في وضع أفضل لمناقشة جميع المسائل المتبقية. والاتحاد الأوروبي على استعداد للعمل بنشاط على تعزيز المبادرات الرامية إلى ضمان بيئة إقليمية أكثر استقرارا وسلاما، فضلا عن دعمها.

وأود – بالإضافة إلى التزامات إيران النووية المنصوص عليها في المرفق ١ لخطة العمل الشاملة المشتركة، والعناصر المتصلة برفع الجزاءات الواردة في المرفق ٢ – أن أتطرق إلى المسائل المتصلة بالمرفق ٣ للاتفاق، الذي يشمل التعاون النووي المدني. ويرى الاتحاد الأوروبي أن المرفق ٣ يعتبر عنصرا أساسيا للحفاظ على التوازن العام للاتفاق، علاوة على أهميته للهدف العام المتمثل في ضمان الطابع السلمي حصرا للبرنامج النووي الإيراني.

ويواصل الاتحاد الأوروبي التعاون مع إيران –على أساس بيان التعاون النووي المدني بين الاتحاد الأوروبي وإيران الذي تم اعتماده في نيسان/أبريل ٢٠١٦ – في عدد من المشاريع الملموسة التي تركز على الأمان النووي والبحوث. وفي الشهر

الماضي عقدت الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى الثانية بشأن التعاون النووي الدولي بين الاتحاد الأوروبي وإيران : التقدم والآفاق، في أصفهان بناء على مفهوم ضرورة اقتران التعاون النووي المدني والتقيد بالمعايير الدولية المتعلقة بالحوكمة النووية. وإذ تواصل إيران تنفيذ المشاريع الميدانية وإجراء البحوث، فإنها ما تزال تتخذ الخطوات اللازمة للانضمام إلى الإطار التنظيمي النووي الدولي. ويجب تشجيع مثل هذه الخطوات ودعمها.

وأود الآن التركيز على أنشطة الإبلاغ ذات الصلة بالمرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ولا سيما بشأن عمل الفريق العامل المعني بالمشتريات، بوصفه المسؤول عن استعراض المقترحات المقدمة من الدول الساعية إلى التعاون مع إيران في الأنشطة التي توفر الاستخدامات النهائية المدنية نووية وغير نووية على حد سواء. ومنذ يوم التنفيذ، بدأ الفريق العامل المعني بالمشتريات يعمل بكامل طاقته. ويتألف الفريق من ممثلي حكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث (E3+3) وإيران، ويتولى تنسيق أعماله منسّق مكلف من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي. ولم يكن إنشاء آلية الترخيص الجديدة تلك –التي دخلت حيز النفاذ بعد فترة طويلة من الحظر– مهمة سهلة. ونتيجة لجهود التوعية وتوفر الدليل على فعالية الآلية، ازداد عدد الدول الراغبة في التحويلات إلى إيران. وبالمثل زاد عدد البلدان التي تقدم المقترحات.

وقد كانت الشفافية أحد المبادئ التوجيهية التي استرشدنا بها خلال المفاوضات وهي تمثل حجر الزاوية لخطة العمل. ووفقا للفقرة ١٠,٦ من المرفق ٤ من الاتفاق، تقدّم اللجنة المشتركة لخطة العمل تقريرا إلى مجلس الأمن كل ٦ أشهر عن قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل متعلقة بالتنفيذ. وفي ذلك السياق، قدّم منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات تقريره نصف السنوي الثالث إلى الميسّر بالنيابة عن اللجنة المشتركة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويهدف التقرير إلى إعطاء الميسّر وأعضاء مجلس الأمن لمحة عامة عن العمل الذي اضطلع به الفريق العامل المعني بالمشتريات في الفترة من ١٣ حزيران/يونيه إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد تم تعميم التقرير بوصفه الوثيقة S/2017/1009.

وخلال هذه الفترة، واصل الفريق العامل المعني بالمشتريات عمله بشكل مكثف لمواصلة تطوير وتحديث الطرائق التشغيلية للفريق. كما كثّف جهوده ليكون شفافاً بقدر الإمكان دون الإخلال بالسرية من خلال التواصل مع الدول الأعضاء وتعزيز فهم أفضل لأهدافه وغاياته وعملية الاستعراض، المكرسة في نظام الضوابط والموازين المتعدد المستويات لخطة العمل الشاملة المشتركة.

وبالإضافة إلى ذلك، من المهم التشديد على أنه لا بد من كفالة الأداء السليم لآلية الشراء. وينبغي الحكم على المقترحات بناء على مزاياها التقنية، لأن الهدف من آلية الشراء هو دعم نقل السلع الحساسة إلى إيران مع ضمان أنه لا يمكن أن يُساء استخدامها. إن آلية الشراء مستعدة لتلقي مزيد من الاقتراحات لعمليات النقل، ونحن على استعداد لمواصلة دعم البلدان والجهات المهتمة بعمليات النقل هذه. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستتواصل جهودنا لتقديم المساعدة، جنباً إلى جنب مع الزملاء من أمانة مجلس الأمن وميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وأودّ أن أختتم بياني بدعوة جميع الأطراف إلى أن تظل ملتزمة بالتنفيذ التام لخطة العمل بحسن نية، فضلاً عن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بجميع أبعاده. إن القيم التي يجسدها مجتمع الأمم المتحدة هي في حدّ ذاتها اللبنات الأساسية لخطة العمل الشاملة المشتركة، التي أتاحت لنا معالجة مسألة انتشار الأسلحة النووية بطريقة سلمية. وعلينا أن نواصل البناء على ذلك الإنجاز للدبلوماسية المتعددة الأطراف، التي هي أفضل أمل لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. وكما هو الحال دائماً، يقف منسق اللجنة المشتركة على أهبة الاستعداد للعمل مع هيئات الأمم

المتحدة والدول الأعضاء لدعم أهداف خطة العمل الشاملة المشتركة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة آدمسون على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسفير كاردي.

السيد كاردي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أخصّكم بالشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى وكيل الأمين العام، السيد جيفري فيلتمان، والسفيرة جوان آدمسون على إحاطتيهما الإعلاميتين.

سأتناول اليوم ثلاثة جوانب من تقريري الذي يغطّي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧: أولاً، أنشطة مجلس الأمن وفق إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١؛ ثانياً، رصد تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ ثالثاً، التطورات في آلية الشراء. وقد جرى تعميم النص الكامل للتقرير على أعضاء المجلس وصدر تحت الرمز S/2017/1058.

في ٢٣ حزيران/يونيه و ١٣ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع مجلس الأمن وفق إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١ لاستعراض النتائج والتوصيات الواردة في التقريرين الثالث والرابع للأمين العام (S/2017/515 و S/2017/1030) عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي ١٤ تموز/يوليه، عقدتُ جلسة إحاطة فنية مفتوحة لإبلاغ الدول الأعضاء بحالة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ولتحسين فهمها للفرص والالتزامات الواردة فيه. وقد شارك أيضاً منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للّجنة المشتركة والأمانة العامة في جلسة الإحاطة. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن جلسة في إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١ لمناقشة إطلاق جمهورية إيران الإسلامية في ٢٧ تموز/يوليه لمركبة الإطلاق الفضائية ”سيمرغ“ ولمناقشة مختلف الرسائل الموجهة إلى المجلس في هذا الصدد. وسألخص مناقشتنا للموضوع في الجزء الثاني من إحاطتي.

وفقاً للفقرة ٤ من القرار، قدّم المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر تقريرين فصليين عن أنشطة التحقق والرصد (انظر S/2017/777 و S/2017/994). وأكدت الوكالة، في التقريرين الفصليين كليهما، أن جمهورية إيران الإسلامية لم تتابع تشييد مفاعل بحوث الماء الثقيل في آراك القائم استنادا إلى تصميمه الأصلي، ولم يكن لديها أكثر من ١٣٠ طناً متريا من الماء الثقيل، ولا أكثر من ٠٦٠ ٥ جهاز طرد مركزي ظلّت مركّبة في ٣٠ سلسلة تعاقبية في محطة تخصيب الوقود في نطنز، ولم تقم بتخصيب اليورانيوم إلى ما فوق ٣,٦٧ في المائة من نظير اليورانيوم ٢٣٥، ولم تُجر أي تخصيب لليورانيوم أو أي أنشطة بحث وتطوير متصلة بذلك في محطة فوردو لتخصيب الوقود؛ وأنه لم تكن هناك أي مواد نووية في المحطة.

وفي تقريرها لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أكدت الوكالة أنها واصلت إجراء تقييماتها فيما يتعلق بعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة بالنسبة لجمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك من خلال إجراء معاينات تكميلية بمقتضى البروتوكول الإضافي لجميع المواقع والأماكن التي احتاجت لزيارتها في جمهورية إيران الإسلامية.

وفي ٨ أيلول/سبتمبر، وخلال جلسة وفق إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١، نظر مجلس الأمن في إطلاق إيران لمركبة الإطلاق الفضائية سيمرغ في ٢٧ تموز/يوليه. وتمخّض عن مناقشة الجلسة آراء متعددة. فقد اعتبر بعض الممثلين أن عملية الإطلاق هذه تتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما أن التكنولوجيا المستخدمة كانت مشابهة لتلك المستخدمة في القذائف التسيارية، وأن مركبة سيمرغ، إذا تم تشكيلها لتكون قذيفة، فهي ”قادرة بطبيعتها“ على إيصال أسلحة نووية. وأشارت دول أعضاء

أخرى إلى أن المركبة سيمرغ ليست مصممة لإيصال أسلحة نووية ولا يمكن تعديلها للقيام بذلك، وأن اللغة المستخدمة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تضمنت دعوة إلى الامتناع عن القيام بأنشطة تتصل بالقذائف التسيارية، لا حظراً لهذه الأنشطة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وجهت ثلاث من الدول الأعضاء رسائل إلى مجلس الأمن مدعية قيام إيران بعمليات نقل وأنشطة تندرج ضمن القيود المنصوص عليها في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وهي واردة بالتفصيل في تقريري، جنباً إلى جنب مع جميع الردود الواردة من البعثة الإيرانية لدى الأمم المتحدة. ومنذ يوم التنفيذ، قدمت أربع دول أعضاء من ثلاث مجموعات إقليمية مختلفة، ومن بينها دول غير مشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة، إلى مجلس الأمن ما مجموعه ٢٤ مقترحاً للمشاركة في الأنشطة المبيَّنة في الفقرة ٢ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أو للسماح بهذه الأنشطة. وتعكس مواصلة تقديم المقترحات ذات الصلة بالمجال النووي إلى المجلس ثبات ثقة الدول الأعضاء في آلية الشراء. ويسرني أيضاً أن أشير إلى أنه جرت دراسة المقترحات من خلال آلية الشراء في غضون أقل من ٤٩ يوماً، في المتوسط.

وفي الأول من آب/أغسطس، قام مجلس الأمن بتحديث قوائم الأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيا التي يتطلب توريدها أو بيعها أو نقلها إلى إيران موافقة مجلس الأمن المسبقة، على أساس كل حالة على حدة، وفقاً للفقرة ٢ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ومع اقتراب انقضاء عامين على يوم التنفيذ، تظل مسائل الشفافية والتوجيه العملي والتواصل ذات أولوية. وفي هذا الصدد، كانت جلسة الإحاطة المفتوحة التي نُظمت للدول الأعضاء بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، المعقودة في ١٤ تموز/يوليه، جزءاً من جهود عدة تُبذَل لإذكاء الوعي، مع التركيز على آلية الشراء.

أخيراً، وبما أن هذا هو تقريري الثالث والأخير عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وأنا أقترب بطبيعة الحال من نهاية ولايتي السنوية كميسّر، أودّ أن أختتم بياني بالقول إنني واثق من أن المجتمع الدولي سيواصل التصرف وفقاً للفقرة ٢ من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، التي تدعو جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات لدعم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير كاردي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): ما كان لهذه المناقشة أن تأتي في وقت أفضل من هذا. فقد كانت هناك تقارير صباح اليوم مفادها أن مقاتلين حوثيين في اليمن أطلقوا صاروخاً آخر على المملكة العربية السعودية. وحسب الحوثيين أنفسهم، كان يستهدف اجتماعاً للقادة السعوديين في الرياض، في منطقة مكتظة بالمكاتب الحكومية.

ولحسن الحظ، تم اعتراض القذيفة قبل أن تضرب الهدف المقصود، ولكن هذا الهجوم يشكل صافرة إنذار مدوية للمجلس. فهذه ليست المرة الأولى التي يطلق فيها الحوثيون قذائف على المدنيين في بلد ينتمي إلى مجموعة العشرين، وإن لم نتصرف، فإنها لن تكون الأخيرة. وبينما لا يوجد لدينا حتى الآن قدر كاف من المعلومات بشأن هذا الهجوم تحديدا، فإنه يحمل جميع سمات هجمات سابقة شُنت باستخدام أسلحة قدمتها إيران. إنها مجرد مسألة وقت قبل أن تصيب إحدى هذه القذائف هدفها. وإذا لم نفعل شيئا، فإننا سنهدر الفرصة لمنع وقوع المزيد من العنف من جانب إيران.

معروض علينا التقرير الرابع للأمين العام (S/2017/1030) عن عدم امتثال النظام الإيراني بالكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وهو التقرير الأكثر دموغا حتى الآن. ويشير التقرير إلى أن إيران تنقل الأسلحة بصورة غير مشروعة. وأعلم أن العديد من الدول الأعضاء قد بذلت الكثير من الجهد في الاتفاق النووي مع إيران، ولكن لا ينبغي أن يجعلنا ذلك نغض الطرف فيما يتعلق بالبنود الخطيرة للغاية التي لا تتعلق بالمسألة النووية، مثل بيع الأسلحة وتجارب القذائف التسيارية ودعم الإرهاب. وقد أُعد التقرير قبل وقوع الهجمات الأخيرة، ولكنه يشير إلى أدلة على أن القذائف التي أُطلقت من اليمن على المملكة العربية السعودية في هذا العام إيرانية المنشأ. ويلاحظ التقرير أن الأسلحة التي ضبطتها الولايات المتحدة على سفينة في خليج عمان كانت مطابقة لتلك التي سبق أن صادرتها فرنسا، والتي كانت الأمم المتحدة قد خلصت إلى أنها إيرانية المنشأ.

ويصف التقرير لوحة مفاتيح مزدوجة إنكليزية – فارسية كانت تشكل جزءا من منظومة التوجيه الخاصة بمركبة سطح آلية التشغيل، استُخدمت ضد التحالف السعودي في اليمن. وكان ذلك مجرد دليل واحد ضمن عدة أدلة تشير إلى أن منظومات التفجير والتوجيه لذلك السلاح إيرانية الصنع. ولا يزال ثمة المزيد. وبذلت الولايات المتحدة وشركاؤها جهودا كبيرة لدعم الأمين العام في التحقيق. فقد قدمنا ما لدينا من معلومات استخباراتية، وأصررنا على استخدام أعلى معايير الإثبات والمنهجية. ولذلك، فإننا نرحب بهذا التقرير وما يقدمه من أدلة.

وبناء على الاستنتاجات التي توصلت إليها، اتخذت الولايات المتحدة الخطوة الاستثنائية المتمثلة في الكشف، على الملأ، عن معدات عسكرية تم العثور عليها مباشرة إثر هجمات عسكرية على شركائنا في المنطقة. وقد عرضنا هذه المعلومات في الأسبوع الماضي في واشنطن العاصمة، حيث أرسل حوالي ١٢ بلدا وفودا لتشاهدها. ويقوم أعضاء الكونغرس باستعراضها حاليا. وندعو مجلس الأمن برمته إلى الزيارة لمشاهدة هذا العرض الذي يتضمن معلومات هائلة ومقنعة عن الانتهاكات الإيرانية.

وهذه المواد لا تحتاج إلى برهان. والأدلة على ذلك دامغة. ويشير تقرير الأمين العام إلى وجود حطام لقذائف أطلقها المتمردون الحوثيون من اليمن على المملكة العربية السعودية في تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر. وتبدد هذه المواد الموجودة في المستودع في واشنطن العاصمة أي ذرة شك في أن القذائف مصدرها إيران. فحطام القذائف الذي تم العثور عليه في المملكة العربية السعودية مصدره قذائف إيرانية من طراز قيام-١. ولدينا مؤشرات متعددة، كل شيء بداية من عدم وجود زعانف ذيل في قاعدة القذيفة – والتي يقتصر عدم وجودها على القذائف الإيرانية وحدها– إلى شعار جهة التصنيع الدفاعية الإيرانية المختوم على جانب القذيفة. وحقيقة أن هذه القذائف نُقلت من إيران وأطلقتها جماعة متمردة أمر يستدعي أن نشعر ببالغ القلق. والهدف المقصود من القذائف التي أُطلقت في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ينبغي أن يثير قلقنا بصورة أكبر. فقد كان الهدف هو المطار المدني في الرياض. وكان من الممكن أن تقتل المئات من المدنيين الأبرياء. تخيلوا إذا كان ذلك قد حدث في مطار جون ف. كنيدي في مدينة نيويورك، أو في باريس أو بروكسل.

كما يحتوي المستودع على مواد من قذائف إيرانية الصنع موجهة مضادة للدبابات، استخدمها الحوثيون لتدمير المباني، وطائرة مسيرة دون طيار معروفة بأنها مركبة جوية انتحارية آلية التشغيل، ومواد من زورق تفجيري من طراز Shark-33. وتلك الزوارق مزودة بداخلها برؤوس حربية انفجرت، مسببة فتحات قطرها ستة أقدام في جوانب السفن، مما أسفر عن مقتل وإصابة العديد من الأفراد. وجميع هذه الأسلحة التي تم العثور عليها إثر هجمات وهجمات مخطط لها على بلد عضو في مجموعة العشرين صنعتها شركات إيرانية لصناعة الأسلحة مرتبطة بقوات حرس الثورة الإسلامية. وقد كشفنا عن هذه المعلومات نظرا

لتنامي سلوك إيران المزعزع للاستقرار، والذي سيستمر في التنامي ما لم نرفع تكلفة تحديها للمجتمع الدولي.

إن تحقيق السلام والأمن الدوليين يتوقف على عملنا معا من أجل فضح الأعمال العدائية التي يرتكبها النظام الإيراني ومساءلته عنها. وستواصل الولايات المتحدة تقاسم ما تعرفه مع الأمم المتحدة والأطراف الأخرى من أجل التصدي لهذا التهديد، ولكن جهود دولة واحدة لا تكفي. ويجب أن نعمل جميعا معا لفضح الجرائم التي يرتكبها نظام طهران والقيام بكل ما يلزم للتأكد من فهمه للرسالة. وإذا لم نفعل ذلك، فإن إيران ستجر العالم أكثر إلى منزلق نزاع إقليمي واسع النطاق.

واستنادا إلى الانتهاكات المذكورة في تقرير الأمين العام، ليس أمامنا سوى خيارات قليلة متاحة للضغط على إيران لتعديل سلوكها. فيمكن لمجلس الأمن تعزيز أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويمكننا أن نعتمد قرارا جديدا، ينص بوضوح على أن إيران محظور عليها القيام بأي أنشطة تتصل بالقذائف التسيارية. ويمكننا أن نبحث فرض جزاءات على إيران، ردا على انتهاكاتها الواضحة للحظر المفروض على الأسلحة في اليمن. ويمكننا مساءلة قوات حرس الثورة الإسلامية عن انتهاكاتها للعديد من قرارات مجلس الأمن. وسنواصل، في الأيام المقبلة، استكشاف تلك الخيارات وغيرها مع زملائنا. ويجب أن نوحد كلمتنا عند التعامل مع التهديدات الإيرانية للسلام. وخلال القيام بذلك، يجب علينا أيضا أن نوضح – كما أفعل الآن – أن الشعب الإيراني ليس هو المشكلة. فالشعب الإيراني ضحية من ضحايا حكومته.

أود أن أضيف نقطة أخيرة بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة. إن تقرير الأمين العام يكرس مجالا كبيرا للامتثال الإيراني للاتفاق النووي. وفي حين أن الخطة ذاتها لم تكن تهدف إلى التصدي مباشرة لسلوك إيران في المجال غير النووي، فإنه يجب علينا جميعا أن ندرك أن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يتناول هذا السلوك، وهو ما اتضح في تقرير الأمين العام. وبينما تواصل الولايات المتحدة التقيد بالتزاماتها بموجب الخطة، يجب أن يدعو المجتمع الدولي أيضا إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) من خلال التصدي للانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها إيران. ويجب ألا نسمح لأنفسنا بأن نكون رهينة للاتفاق النووي أو بمعاملة إيران بطريقة تختلف عن أي بلد آخر ينتهك أي قرار.

واستنادا إلى تقرير الأمم المتحدة، لدينا اليوم فرصة لمجابهة النظام الإيراني بسبب أفعاله، التي تشكل بوضوح انتهاكا لقرارات مجلس الأمن. ويجب على المجتمع الدولي أن يثبت أننا ملتزمون بضمان المساءلة عن كافة سلوكيات إيران الخبيثة. ويجب أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات لمتابعة الانتهاكات المذكورة في تقرير الأمين العام.

السيد أبو العطا (مصر): أود بداية أن أتقدم بالشكر للسيد فيلتمان، وكيل الأمين العام، على الإحاطة التي قدمها. وقد اطلع وفد مصر باهتمام بالغ على التقرير الرابع للأمين العام للأمم المتحدة (S/2017/1030) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويود وفد مصر التأكيد مجددا على ضرورة استمرار مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته في المتابعة الدقيقة لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بشكل متكامل، يكفل امتثال إيران لالتزاماتها سواء في المجال النووي أو فيما يتعلق بالجوانب الأخرى التي يشملها القرار المشار إليه، وكذا المتابعة الدقيقة لمدى اتساق سياسات إيران مع مختلف قرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة بمنطقة الشرق الأوسط والتي تشكل في مجملها كلا لا يتجزأ.

وتؤكد مصر أن متابعة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لا تعد مسألة تخص الأطراف التي تفاوضت على خطة العمل المشتركة الشاملة وحدها، وإنما أمر يعني جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن والأمم المتحدة بأكملها، وخاصة دول منطقة الشرق الأوسط، على ضوء أن القرار أصبح يُعد جزءا من آليات الأمم المتحدة لإحلال السلم والأمن في المنطقة.

وإذ تأخذ مصر علما بما تضمنه تقرير الأمين العام حول استمرار قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التحقق من بقاء المواد النووية المعلنة في إيران في مجال الاستخدامات السلمية، فإنها تؤكد مجددا على ضرورة اتساق سياسات إيران في مختلف المجالات الأخرى التي يشملها القرار مع نص وروح القرار، بما في ذلك المرفق باء من القرار.

وتطالب إيران بالعمل على بناء الثقة والوقف الفوري لأي أنشطة من شأنها تقويض الاستقرار في المنطقة أو تغذية الانقسام الطائفي في عدد من الدول العربية.

ولعل ما يتضمنه تقرير الأمين العام من رصد لانتهاكات، بعضها مؤكد وبعضها ما زال قيد التحقيق من جانب إيران، لمواد عدد من قرارات مجلس الأمن، وفي مقدمتها القرارين ٢٢٣١ (٢٠١٥) و٢١٤٠ (٢٠١٤) – أبرز دليل على ضرورة تكثيف جهود مجلس الأمن لمتابعة هذه المعلومات والاضطلاع بمسؤولياته تجاه التعامل مع تلك المخالفات دون إبطاء، حفاظا على السلم والأمن الدوليين والإقليميين.

وتود مصر أن تعبر عن قلقها بشكل خاص إزاء المعلومات والأدلة ذات الصلة بقيام إيران بإمداد ميليشيات بأسلحة وصواريخ، وتشجيع تلك الميليشيات على استخدام تلك الأسلحة لاستهداف دول مجاورة، بما يخالف قرارات مجلس الأمن ومبادئ الأمم المتحدة وأبسط قواعد حسن الجوار، فضلا عن رصد تحدي إيران لجزاءات أخرى بشأن حظر السفر وتجميد الأصول. وفي هذا السياق، تدعو مصر إلى سرعة الانتهاء في أقرب فرصة من التحقيقات التي تجريها الأمانة العامة للتحقق من أن الصواريخ التي استهدفت المملكة السعودية من جانب الحوثيين من اليمن منشأها إيران.

كما تؤيد تنفيذ التوصيات الهامة التي تضمنها تقرير الأمين العام حتى يتسنى لمجلس الأمن وسائر أجهزة الأمم المتحدة الاضطلاع بمسؤولياتها، بما في ذلك النظر في إجراءات مكملة للاتفاق النووي والعمل على الحد من تهديدات إيران للسلم والأمن الإقليميين ومن تدخلها في شؤون دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط،التي تعد بالفعل من أكثر مناطق العالم معاناة من الاضطرابات والعنف وعدم الاستقرار، وبما يستدعي بذل كافة الجهود الممكنة للحيلولة دون المزيد من التدهور. ونود أن نؤكد في هذا الصدد أن الحفاظ على الاتفاق النووي لا ينبغي بأي حال أن ينطوي على غض الطرف عن الانتهاكات لقرارات مجلس الأمن أو إجراءات من شأنها تهديد السلم والأمن.

السيد بيرمو ديث ألباريث (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية السيد جيفري فيلتمان على عرضه للتقرير الرابع للأمين العام (S/2017/1030) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأشكر السيدة جوان آدمسون، القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، والممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة، السيد سباستيانو كاردي، بصفته ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وكما حدث في مناسبات سابقة، فإن المعلومات التي نقلاها في الإحاطتين الإعلاميتين تلقي الضوء على بعض الجوانب الإيجابية التي يجدر تسليط الضوء عليها، وبعض التحديات وبعض الأسباب المثيرة للقلق.

إن أوروغواي بلد ملتزم التزاما قويا بنظام عدم الانتشار وتعزيز نزع السلاح، وهو ما شهد عليه الحاضرون على مدى العامين الماضيين. ومن المعروف جيدا، ولكنه جدير بالذكر أن أوروغواي لم تمتلك قط أسلحة نووية ولا تعتزم ذلك. ونحن أعضاء في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة تلاتيلولكو التي احتفلت بذكراها السنوية الخمسين هذا العام، وفي وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تجمع بين ٣٣ دولة في المنطقة موقعة على المعاهدة. ونحن أيضا طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولذلك رحبت أوروغواي بتفاؤل بتوقيع خطة العمل الشاملة المشتركة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ بين إيران ومجموعة الخمسة زائد واحد المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني. ويرى بلدي أن الاتفاق هو أحد الإنجازات الرئيسية لعدم الانتشار ومساهمة كبيرة في صون السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي وكذلك في القضاء على إحدى النقاط الرئيسية للتوتر في منطقة الشرق الأوسط الأكثر اضطرابا. ويبين الاتفاق، ربما أكثر من أي اتفاق موقع في السنوات الأخيرة، أنه يمكن تحقيق نتائج إيجابية بالإرادة السياسية ومن خلال سبل الدبلوماسية والتفاوض، حتى في الحالات التي يبدو أنها واقع بعيد المنال.

وترحب أوروغواي بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة وكذلك في عمليات التحقق والرصد التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران. وتؤكد التقارير الفصلية التسعة المتتالية للوكالة بشأن هذا الموضوع أن جمهورية إيران الإسلامية قد امتثلت حتى الآن لأحكام الاتفاق. كما من الضروري أن تقوم جميع الأطراف في الاتفاق بالامتثال لأحكامه إضافة إلى تلك الواردة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بما في ذلك المرفقان ألف وباء.

إننا نشعر بالقلق إزاء المزاعم الواردة في التقرير بشأن احتمال انتهاك إيران لبعض أحكام المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأي نشاط للقذائف التسيارية تضطلع به إيران يمكن أن يزيد من حدة التوتر في المنطقة، ولذلك ندعو سلطاتها إلى توخي الحذر في إجراءاتها. وفقا للتقرير الرابع للأمين العام، فإننا نؤكد أنه من مصلحتنا أن يدرج في التقارير المقبلة، إضافة إلى التحليل المفصل لامتثال إيران بالمرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) المعلومات المتصلة بالمرفق ألف التي لا تشمل أكثر من خطة العمل الشاملة المشتركة ذاتها والالتزامات التي قطعتها الأطراف، بما في ذلك رفع الجزاءات المفروضة على إيران.

وختاما، ما فتئت أوروغواي تحض جميع الأطراف في الاتفاق على اتخاذ جميع التدابير الضرورية المنصوص عليها في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والامتثال لأحكامه حتى لا يتعرض الاتفاق التاريخي للخطر فهو ثمرة أكثر من عامين من المفاوضات المكثفة. وفي ذلك الصدد، نحث الأطراف على العمل بأكبر قدر ممكن من ضبط النفس والحذر والامتناع عن القيام بأي عمل ينتهك ما اتفق عليه ووافق عليه مجلس الأمن لاحقا. إن تقرير الأمين العام واضح للغاية في أنه لا إجراءات تنفيذية وتشريعية وطنية للدول الأطراف في الاتفاق يمكن أن تنتقص من صحة الخطة أو الالتزامات الملقاة على عاتق المشاركين حسب التفاصيل الواردة فيها.

ويؤسفنا أن تلك التدابير تؤدي إلى حالة من عدم اليقين إزاء مستقبل الاتفاق، الذي نظرا لأهميته ونجاحه حتى الآن يجب حمايته ودعمه باعتباره إنجازا للمجتمع الدولي بأسره. إن مجلس الأمن، بوصفه ضامنا للسلم والأمن الدوليين، يجب أن يكفل الامتثال التام في المستقبل لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر الرئاسة اليابانية على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان والمراقبة عن الاتحاد الأوروبي على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين. وأود أيضا أن أشكر على وجه الخصوص الميسر الإيطالي وفريقه الذي نشيد بعمله إشادة كبيرة.

لقد عمل المجلس طوال سنوات مع بقية المجتمع الدولي لبناء نظام قوي ومستدام للأمن الجماعي، الذي هو في صميم هيكل عدم الانتشار الحالي الذي أسهمنا فيه جميعا. واليوم يرتكز الهيكل على الصكوك الدولية القوية، التي نلتزم بها جميعا، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية فيها. إن

الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه مع إيران في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ في فيينا جزء من ذلك الإطار ويجب تعزيزه.

وقد دخلت خطة العمل الشاملة المشتركة حيز النفاذ قبل عامين.

ومن خلال اعتماد القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في المجلس، نكون قد هيأنا استجابة قوية لأزمة انتشار رئيسية. فهو يضمن لأكثر من ١٠ سنوات عدم استخدام برنامج الأسلحة النووية الإيرانية لأغراض عسكرية. وهذه خطوة رئيسية، سواء للجهود الدولية لعدم الانتشار وللسلم والأمن الدوليين. إن خطة العمل الشاملة المشتركة موضوعة بشكل جيد، وقرار الولايات المتحدة بعدم الشروع في التصديق المتوخى في إطار تشريعها لا يغير الوضع.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة ما زالت قائمة ويجب تنفيذها تنفيذا كاملا. ومع ذلك، فقد أوجد ذلك القرار حالة من عدم اليقين، كما ذكر في تقرير الأمين العام (S/2017/1030) ويجب على جميع الأطراف في الاتفاق التقيد به لصالح المجتمع الدولي، الذي عالج أزمات انتشار أخرى، لأن التقيد بالالتزامات الطوعية جانب أساسي من جوانب العلاقات الدولية.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) مرتبطان ارتباطا وثيقا. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بتقرير الأمين العام الصائب والمتوازن عن تنفيذ القرار. إن الرصد المستمر للالتزامات الإيرانية بموجب القرار ضروري للمجتمع الدولي كي يتابع الحالة على النحو الواجب. ولقد شاركت فرنسا بعناية في المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق قوي بشأن برنامج إيران النووي، عملا بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي العديد من المناسبات، أعربت عن التزامها الراسخ بالقرار وبتنفيذه بشكل كامل وفعال من قبل جميع الأطراف.

وأكد الرئيس الفرنسي ماكرون مجددا، بمشاركة رئيسة الوزراء البريطانية، والمستشارة الألمانية، هذا الالتزام مؤخرا في تشرين الأول/أكتوبر. وإيران لم تنتهك الالتزامات النووية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ولم يحدد تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر أية انتهاكات لالتزامات إيران النووية في الفترة المشمولة بالتقرير. وتؤيد فرنسا تأييدا كاملا ما تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية من رصد وتحقق بطريقة ممتازة. ونرحب أيضا بالدلائل على أن آلية الشراء تعمل بشكل جيد. ولنكن واضحين – إن الالتزامات التي جرى التعهد بها قبل أكثر من عامين لا تقتصر على خطة العمل الشاملة المشتركة كإطار ولا على الجانب النووي كموضوع.

وكما أنه سيكون من الخطأ شجب الاتفاق، فإنه مما لا يتسم بالمسؤولية انتهاج تنفيذ انتقائي لأحكام القرار المعتمد. إن إيران يجب أن تحترم الالتزام كله بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والذي تعهدت باتباعه. وتشكل القائمة الطويلة في تقرير الأمين العام بشأن استمرار عدم امتثال إيران للعديد من الأحكام الهامة قلقا كبيرا.

وأود أولا أن أشير إلى مسعى إيران المتعلق ببرنامج قذائفها التسيارية ونقل قدرات القذائف التسيارية داخل المنطقة. إن هذه الأنشطة سبب متزايد للقلق بالنسبة لبلدي. وهي تسهم في زعزعة الاستقرار في المنطقة وتهدد المصالح الأمنية للبلدان في المنطقة. وتشكل تجارب إطلاق القذائف القادرة على حمل رؤوس نووية، مثل التي أطلقت في ١٨ حزيران/يونيه و ٤ تموز/يوليه، وكذلك الإطلاق الفضائي في ٢٧ تموز/يوليه انتهاكا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولنكن واضحين – إن هذه القذائف قادرة تقنيا على حمل أسلحة نووية، التزمت إيران بعدم تطويرها. ولذلك، يجب وقف تلك الأنشطة. إن استقرار المنطقة والأمن الدولي يتوقفان على ذلك.

وبالنسبة للادعاءات المتعلقة بنقل تكنولوجيا القذائف التسيارية إلى الحوثيين في اليمن، لا بد للأمانة العامة أن تبحث المعلومات ذات الصلة بدقة. وفي هذا الصدد، تؤيد فرنسا عقد اجتماع مشترك مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

كما نشعر أيضا ببالغ القلق إزاء تقارير بشأن عمليات مصادرة أسلحة من المشتبه أو المؤكد أن منشأها إيران أو متجهة إلى إيران. وقد أبلغت الأمانة العامة ما يتعلق بعمليات المصادرة هذه أو أكدتها. وتشكل عمليات النقل هذه انتهاكات للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وتزيد من عدم الثقة في سياق إقليمي هش.

وأخيرا، لدينا شواغل جدية بشأن معلومات عن سفر الجنرال سليماني إلى الخارج، نظرا لأنه يخضع لحظر السفر. ويجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تمتثل لالتزاماتها – وهي في هذه الحالة تجميد الأصول وحظر السفر.

ويتناول المجلس بانتظام ملفي كوريا الشمالية وسورية والتحديات الكبيرة والخطيرة التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتؤكد الحالة الإيرانية أن إرادة المجتمع الدولي التي يتم التعبير عنها من خلال تعددية الأطراف العملية والواقعية، يمكن أن تؤدي إلى تسوية. وستتطلب استدامة هذه التسوية، مثلما هو الحال مع الصكوك الأخرى التي ذكرتها، التزاما مشتركا وصادقا بغية تنفيذ الأحكام المتفق عليها بدقة. وتتعهد فرنسا بالتزامها في هذا الصدد.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن ممتنون للأمين العام على إعداده التقرير نصف السنوي الجديد المتعلق بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2017/1030) كما نود أن نشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

ونلاحظ العمل الفعال الذي اضطلع به الممثل الدائم لإيطاليا، السيد كاردي، وهو ميسر في مجلس الأمن عن تنفيذ أحكام القرار. ونظرا لأن السفير كاردي يتكلم أمام المجلس بهذه الصفة للمرة الأخيرة نود أن نشكر الوفد الإيطالي ونشكره شخصيا على الجهود الفعالة التي بذلها في هذا المجال الهام من عمل المجلس. لقد أسهم هو والفريق الإيطالي بصورة بناءة في عملنا.

ونعتقد أن أحد الأدوار المحورية للمجتمع الدولي هو الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن تسوية الحالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني. إن خطة العمل الشاملة المشتركة إنجاز رئيسي في السنوات الأخيرة في مجال عدم الانتشار النووي وفي الجهود الدبلوماسية الرامية إلى كفالة السلام والأمن الإقليميين والدوليين. إنها نتيجة للعمل الجماعي. والتقرير الذي أعده الأمين العام مثال واضح على امتثال إيران غير المشروط للالتزامات المنصوص عليها في خطة العمل. وقد أكدت هذا مرارا الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بل وأيضا الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي ليس لديها كما ورد في التقرير، أي معلومات عن نقل إيران لأصناف أو تكنولوجيا نووية أو ذات استخدام مزدوج، مما قد يشكل انتهاكا للفقرة ٢ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وللأسف، وعلى الرغم من هذا الاتجاه الإيجابي في تنفيذ خطة العمل، يجب أن نشير إلى أنه ثمة محاولة تبذل من جانب بعض البلدان لتقويض هذا الانفراج الذي يتخذ شكل اتفاق جماعي. ويحدونا الأمل في أن يسود العقل في نهاية المطاف وأن يتوقف اتخاذ مسائل الأمن والاستقرار الدوليين، في مرحلة ما، رهينة لعمليات سياسية داخلية. وسيتاح لخطة العمل الشاملة المشتركة عندئذ، أن تبدأ العمل بكامل قوتها وتسفر عن إمكانياتها الفريدة.

وخير ضمان لذلك هو التنفيذ بحسن نية من قبل جميع المشاركين، للالتزامات التي تعهدوا بها طواعية. إننا نؤيد نداء الأمين العام إلى المشاركين في الخطة بالتقيد بأحكامها بالكامل، بما في ذلك ضرورة ضمان حصول إيران على مزايا محددة

جراء امتثالها للاتفاق، كما نؤيد النداء الموجه إلى جميع البلدان والمنظمات بالعمل مع الامتثال الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة ودعم تنفيذها بكل طريقة ممكنة.

ونشعر مرة أخرى بأننا مضطرون لتوجيه الانتباه إلى ممارسة الأمانة العامة المتواصلة المتمثلة في إجرائها لتحقيقات لا تملك لا السلطة ولا الخبرة للقيام بها. وهذه الإجراءات، التي يتم تنفيذها بدون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الأمن، ليست مشروعة، والمعلومات التي يتم الحصول عليها من خلالها لا يمكن اعتبارها موثوقة، وينبغي عدم إدراجها في التقرير. والمعلومات المستندة إلى هذه الزيارات لا ينبغي اعتبارها معادلة للمشاورات العادية التي تجري مع الدول الأعضاء. وبما أننا قلقون إزاء الميزانيات، أود أن أشير إلى أن هذه الزيارات تُمول من موارد الميزانية المقررة بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والمخصصة حصرا لأغراض تنفيذ الولاية التي ينص عليها. وما زلنا نرى أن التقرير ينبغي ألا يتضمن المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادر مفتوحة، أو الإشارة إلى المعلومات المقدمة من فرادى البلدان والتي لم يتم التحقق منها أو من الواضح أنه لا يمكن التحقق منها. ويجب أن تعرض هذه المعلومات أولا على مجلس الأمن، الذي يملك سلطة اتخاذ قرارات بشأن الخطوات الإضافية، بما في ذلك إجراء التحقيقات. ولا يمكننا اعتبار الإجراءات المستقلة في هذا الصدد أمرا مشروعا.

وبالمثل، بدون اتفاق المجلس بالإجماع، لا يجوز عقد اجتماعات مشتركة بصيغة ٢٢٣١ مع الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن وأفرقة الخبراء. ونود أيضا أن نذكّر بالفقرة ٣ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) التي تنص بصورة واضحة جدا على أن المطلوب من إيران هو ألا تقوم بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المعدة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية.

كما نود أن نوجه انتباه أعضاء المجلس إلى أن المسائل الإقليمية والحالة في الشرق الأوسط والشرق الأدنى لا ينبغي عموما مناقشتها في سياق خطة العمل الشاملة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).وينبغي عقد المناقشات بشأن هذه المواضيع بصيغ أخرى، وينبغي أن تجرى على أساس الاحترام المتبادل، بغية إزالة الخلافات والشكوك القائمة، حصرا من خلال الحوار السياسي المباشر. وقد أعد الاتحاد الروسي، قبل عدة سنوات، مبادرة تهدف إلى إنشاء نظام للأمن الجماعي وتدابير لبناء الثقة في المنطقة، لا تزال وجيهة. وينبغي لنا أيضا أن ننفذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧)، الذي طلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. إن هذا الطلب لم ينفذ، وقد حان الوقت للقيام بذلك، لأن هذا النوع من المنهجية سيكون أكثر فعالية من القرارات العقابية التي تم اتخاذها مؤخرا.

وقد برهنت سنتان من دخول خطة العمل الشاملة المشتركة حيز النفاذ على فعاليتها، وأنها قادره تماما على الاضطلاع بمهامها. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن أن يكون هناك أي بديل لخطة العمل ولا أي مبرر لتنقيحها. إن الاتحاد الروسي ملتزم بالتنفيذ الشامل وغير المشروط لأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة، التي تمثل إنجازا بارزا للدبلوماسية العالمية، وقد مكنتنا من حل مسألة إقليمية حاسمة. والأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي تسلّم بأهمية هذا الاتفاق النووي. ويمكننا استخدامه كنموذج لمعالجة المشاكل الحالية الأخرى والأزمات الإقليمية الخطيرة. ولدينا القدرة على كفالة تنفيذه بنجاح، ولكن يجب علينا أولا أن نتخلى عن لغة التهديدات والعقوبات، واستخدام أدوات الحوار، مع التركيز على توسيع التعاون والثقة المتبادلة.

وفي هذا الصدد، نلاحظ أنه أثناء الاجتماع الأخير للجنة المشتركة بفيينا في ١٣ كانون الأول / ديسمبر، أكد جميع المشاركين – وأكرر، جميع المشاركين – التزامهم بتنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وهذا

يرسي أساسا متينا للمستقبل، ونأمل أن تواصل بلداننا التمسك بهذا المسار، بما يتفق تماما مع نص هذا الاتفاق التاريخي وروحه.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان، والسفيرة آدمسون، وبالطبع، السفير سباستيانو كاردي على تقريره، وكذلك على عمله الممتاز كميسر. ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2017/1030) عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥).إن استمرار تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة يتسم بأهمية بالغة. وقد كفل هذا الاتفاق الطابع السلمي المحض للبرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي يسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة، بل وخارجها. كما أنه يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الهيكل العالمي لعدم الانتشار.

ونرحب باستمرار امتثال إيران لالتزاماتها المتصلة بالأسلحة النووية، وفقا لتقارير التحقُّق الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن المهم أن تواصل إيران التطبيق المؤقت للبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها، ونحن نتطلع إلى تصديقها المبكر على البروتوكول الإضافي. ومن الأمور الواعدة أيضا أن عملية آلية الشراء تعمل حسب الخطة. كما أننا نتفق مع توصية الأمين العام ببذل مزيد من الجهود لإشراك مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص، في جهود ترمي إلى زيادة الفوائد الاقتصادية للاتفاق، ولا سيما بالنسبة للشعب الإيراني. وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، نظل نشعر بالقلق إزاء تقارير تفيد بانتهاكات إيرانية لحظر توريد الأسلحة وحظر السفر. ويساورنا القلق أيضا إزاء عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي سبق الإبلاغ عنها والتي نعتقد أنها تتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وفيما يتعلق بالمعلومات بشأن احتمال قيام إيران بعمليات نقل للقذائف أو تكنولوجيا القذائف، نلاحظ أن الأمانة العامة لا تزال تعمل على تحليل هذه المعلومات، وأن عليها أن تتحقق من أي معلومات جديدة ذات صلة بهذه الحالات. ونتوقع من الأمانة العامة أن تقدم تقريرا إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن، ونرحب بالاجتماع المشترك المقترح وفق ”إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١“ بين اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) ومجلس الأمن.

ويمثل اتفاق خطة العمل الشاملة المشتركة معلما بارزا ويوضح إمكانات الحوار والدبلوماسية في النهوض بالجهود العالمية في مجال عدم الانتشار. ونكرر دعوة الأمين العام إلى جميع الدول بأن تتصرف وفقا للاتفاق وتحاشي التصريحات والإجراءات الاستفزازية. ونرحب بدعوته الواضحة جميع المشاركين إلى المحافظة على التزامهم بخطة العمل الشاملة المشتركة بروح من التعاون والتوافق وحسن النية والمعاملة بالمثل. ويجب على جميع الجهات الفاعلة أن تعمل الآن على إيجاد حلول سلمية للنزاعات والأزمات الجارية في المنطقة. ونحثها جميعا على التصرف بمسؤولية والامتناع عن إطالة أمد التوترات القائمة في المنطقة. ومن المهم أن يتم فصل المناقشات بشأن التحديات في المنطقة الأوسع نطاقا عن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام (S/2017/1030). كما نثني على السفير كاردي، بوصفه ميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على إحاطته الإعلامية بشأن التقرير (S/2017/1058)، ونعرب عن تقديرنا لكل ما فعله وهو على مشارف إنهاء مدة ولايته. ونقدر أيضا البيان الذي أدلت به السيدة آدمسون نيابة عن منسق اللجنة المشتركة.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن اتفاق خطة العمل الشاملة المشتركة ”يشكل... إنجازا رئيسيا في مجال عدم الانتشار النووي والعمل الديبلوماسي في معالجة المسائل التي يمكن أن تؤثر على السلام والأمن الإقليميين والدوليين، ويحدوني الأمل في أن يتم الحفاظ عليه“ (S/2017/1030، الفقرة ١).

واستطاعت الدول المشاركة، من خلال خطة العمل الشاملة المشتركة، أن تضع إطارا لا يزال حتى الآن يضمن الطابع السلمي للبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، مع التحقق والرصد الضروريين لالتزامات إيران ذات الصلة بالمجال النووي.

ونلاحظ من تقريري الأمين العام والميسر أن جمهورية إيران الإسلامية تواصل تنفيذ التزاماتها ذات الصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، على النحو الذي تتحقق منه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويدعو إلى التشجيع استمرار جمهورية إيران الإسلامية في التطبيق المؤقت للبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها. والجدير بالذكر أيضا أن الأمين العام وسلفه لم يتلقيا أي تقرير عن توريد الأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيا المزدوجة الاستخدام إلى إيران أو نقلها أو تصديرها إلى إيران.

ومع ذلك، نشير إلى التحديات الماثلة في تنفيذ الدول المشاركة الواسع النطاق لخطة العمل الشاملة المشتركة، على النحو المبين في تقريري الأمين العام والميسر. وفي ذلك الصدد، فإن تجارب إيران للقذائف التسيارية، وإن لم تكن على وجه الدقة جزءا لا يتجزأ من خطة العمل الشاملة المشتركة، تؤثر على التفاهم المتبادل، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان التنفيذ الناجح لخطة العمل. إن التقارير عن عمليات مصادرة الأسلحة التي قامت بها الولايات المتحدة في المنطقة المجاورة لخليج عمان تؤثر أيضا على التفاهم المتبادل، ونحن ننتظر نتائج التحقيق في المسألة. فيمكن لتلك الأنشطة أن تؤثر على التنفيذ العام لخطة العمل الشاملة المشتركة وأن تزيد حدة التوتر فيما بين بلدان المنطقة وخارجها. وكل هذه مسائل تؤثر على الاستقرار والأمن في منطقة شديدة الحساسية بالفعل.

وبالرغم من ذلك، لا تزال خطة العمل الشاملة المشتركة توفر إطارا جيدا للغاية للتصدي بالوسائل السياسية والدبلوماسية لبعض القضايا الأكثر إلحاحا ذات الصلة بانتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونأمل أن تتصدى جميع الدول المشاركة لأية تحديات وصعوبات، ولا سيما فيما يتعلق بالتنفيذ، من خلال التعاون بحسن نية في إطار الصيغة السليمة، ونكرر النداء الذي وجهه الأمين العام في ذلك الصدد. ونعتقد أيضا أن جميع الأطراف المشاركة بحاجة إلى مواصلة الحفاظ على موقف يفضي إلى بناء الثقة فيما بين المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة، على النحو المبين في تقرير الميسر.

ومن الأهمية بمكان أن تمتنع جمهورية إيران الإسلامية عن الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى تقويض التنفيذ العام لخطة العمل الشاملة المشتركة، مثل تجارب القذائف التسيارية، وأن تواصل التنفيذ التام لالتزاماتها بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما في ذلك عمليات حظر السفر والقيود المفروضة على نقل الأسلحة. ومن الناحية الأخرى، من الضروري أن تواصل جميع الدول المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة التنفيذ الكامل لالتزاماتها بجميع جوانبها. وكما ذكرنا خلال الاجتماع الذي عقد في إطار صيغة القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فإننا سننتظر نتائج التحقيق المستقل بشأن التقارير عن القذائف التسيارية التي أطلقها الحوثيون، فضلا عن المعلومات التي تلقتها الأمانة العامة فيما يتعلق باستخدام مركبات السطح الآلية التشغيل التي يزعم أنها استخدمت ضد التحالف الذي تقوده السعودية.

وأخيرا، وإذ نعرب عن تقديرنا لجميع الجهود المتفانية التي بذلها الميسر السفير سباستيانو كاردي وفريقه خلال العام الماضي، فإننا نأمل أن يزيد الميسر المقبل تعزيز انخراطه وتواصله مع الدول الأعضاء من أجل معالجة المسائل التي أثيرت في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بالافتقار العام إلى فهم القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تشكر وكيل الأمين العام فيلتمان، والسفير كاردي والسيدة

آدمسون على إحاطتهم الإعلامية وأن تعرب عن تقديرها لأعمالهم.

ومنذ أن بدأ نفاذ خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي قبل عامين تقريبا، ما فتئ التنفيذ العام للخطة يحرز تقدما مطردا مع تحقيق نتائج إيجابية مرئية آخذة في التوسع والازدياد. وأفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تسع مرات بأن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بتنفيذ التزاماتها ذات الصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وبفضل الجهود التي تبذلها جميع الأطراف، فإن التنسيق بين مجلس الأمن وآلية المشتريات يعمل على النحو المقرر له. وتمثل خطة العمل الشاملة المشتركة قصة نجاح في معالجة قضايا البؤر الساخنة الدولية والإقليمية بالوسائل السياسية والدبلوماسية واضطلعت بدور هام في توطيد النظام الدولي لعدم الانتشار والحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وفي الاجتماع العاشر للجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة، المعقود في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أشار جميع المشاركين إلى مواصلة تقيدهم بالالتزامات الواردة في خطة العمل وشددوا على ضرورة ضمان التنفيذ الفعال لجميع جوانب خطة العمل بحسن نية وفي جو بناء. وتم الاتفاق على خطة العمل الشاملة المشتركة من خلال جهود مضنية وصعوبات، ولا مفر من أنها ستواجه تحديات في تنفيذها. وينبغي للأطراف أن تظل ثابتة في إرادتها السياسية، وأن تعزز الثقة المتبادلة وأن يكون لها المزيد من الثقة بمستقبل تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. وتشيد الصين بالجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك إيران، في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة وتدعو الأطراف إلى مواصلة اتباع المبادئ التوجيهية لخطة العمل وإلى الوفاء بالتزاماتها وتعزيز التنفيذ المطرد والمتواصل لخطة العمل.

ويشكل تقرير الأمين العام (S/2017/1030) عنصرا هاما لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة. ولذلك، ينبغي النظر للتقرير في سياق التنفيذ العام للقرار وخطة العمل الشاملة المشتركة. وفي الحالة الراهنة، ينبغي أن يعكس تقرير الأمين العام جهود التنفيذ التي تبذلها جميع الأطراف، بما في ذلك إيران، بطريقة موضوعية ومتوازنة.

وأشارت الصين إلى أن تقرير الأمين العام شدد على الأهمية الكبيرة لخطة العمل الشاملة المشتركة، ونوهت بموضوعية إلى الاستنتاجات ذات الصلة لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وناشدت جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية العمل وفقا لاتفاق خطة العمل التاريخي ودعم تنفيذ الاتفاق، وأشارت إلى ضرورة مواصلة النهوض بنشاط بتنفيذ قرار خطة العمل، وهو الأمر الذي ترحب به الصين.

وفيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بعمليات إطلاق إيران للقذائف التسيارية، ينبغي للأطراف أن تفسر القرار ذا الصلة بدقة وأن تتخذ نهجا حصيفا نحو معالجة تلك المسائل من أجل تجنب إحداث أي أثر سلبي على تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. وتأمل الصين بالتمكن من معالجة الشواغل المشروعة لإيران فيما يتعلق بمضمون التقرير .

وتعرب الصين عن تقديرها للأعمال التي اضطلع بها السفير كاردي وفريقه بصفته ميسر آلية تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأحاطت الصين علما بالتقرير الذي قدمته اللجنة المشتركة عن أعمال الفريق العامل المعني بالمشتريات. وستواصل الصين الاضطلاع بدور فعال في أعمال اللجنة المشتركة والفريق العامل المعني بالمشتريات. وتأمل الصين أن تتصرف آليات العمل المختلفة وفقا لولاياتها وأن تقيم علاقة تآزر في جهودها المشتركة للنهوض بتنفيذ القرار بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة.

وتدعو الصين باستمرار إلى تسوية المسألة النووية الإيرانية بالوسائل السياسية والدبلوماسية وهي ملتزمة بتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وبصون السلام والاستقرار الدوليين والإقليميين. وتؤيد الصين تأييدا ثابتا خطة العمل الشاملة

المشتركة التاريخية وتدافع عن الخطة. وسنواصل المشاركة بفعالية في تنفيذ القرار وخطة العمل الشاملة المشتركة، وتشجيع استمرار نشر فوائد خطة العمل لتعود بالفائدة على جميع الأطراف، والإسهام في التوصل إلى تسوية شاملة وطويلة الأجل وملائمة للمسألة النووية الإيرانية.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، نشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان والسفيرة آدمسون على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما اليوم. ونود أيضا أن نشكر الممثل الدائم لإيطاليا، السفير سباستيانو كاردي والفريق العامل معه في هذا العام على الأعمال المتقنة التي اضطلعوا بها كميسر لآلية تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وتكرر بوليفيا ما أورده الأمين العام في تقريره (S/2017/1030) ومفاده أن خطة العمل الشاملة المشتركة هي أفضل طريقة لضمان الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية. ويسرنا أن نعلم عن التقدم المحرز المبين تفصيليا في هذا التقرير الرابع عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ولا سيما أن جمهورية إيران الإسلامية ظلت تفي بالتزاماتها ذات الصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، فضلا عن التأكيد على أن إيران واصلت التطبيق بصورة مؤقتة للبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها.

تؤكد بوليفيا حقيقة أنه نظرا لكون خطة العمل الشاملة المشتركة معترفاً بها بوصفها قصة نجاح حقيقية للدبلوماسية المتعددة الأطراف والحوار الشامل بين الأطراف المعنية، فإنه ينبغي تنفيذها في ظل بيئة بناءة تقوم على أساس الاحترام المتبادل. وبالمثل، يجب على الأطراف أن تمتنع عن تطبيق الجزاءات على نحو انفرادي خارج نطاق خطة العمل، لأن تلك الجزاءات يمكن أن تؤثر تأثيرا مباشرا على تنفيذ الاتفاق.

وعلاوة على ذلك، يسر وفد بوليفيا أن يعلم أن الاتحاد الأوروبي متمسك بالتزامه فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل والفعال لجميع أجزاء خطة العمل الشاملة المشتركة، وهي إضافة إيجابية إلى بيانات الدول الأعضاء الأخرى التي أعربت فيها عن دعمها للخطة.

ومن المشجع أنه منذ ٢٠ حزيران/يونيه، وهو تاريخ تقديم التقرير السابق (S/2017/515)، طُرحت ثمانية مقترحات جديدة للاضطلاع بمبادرات مع جمهورية إيران الإسلامية أو للسماح بها لأغراض مدنية، نووية وغير نووية على حدّ سواء، امتثالا للتوصيات التي قدمها الأمين العام. ولذلك، نحث الدول الأعضاء على بذل مزيد من الجهود لتشجيع تقديم المعلومات المناسبة بشأن إجراءات قناة المشتريات.

وبوليفيا مقتنعة بأنه حتّى تفي خطة العمل بالأهداف المتوخاة منها، يجب على جميع الأطراف أن تمتثل بكل جدّ لالتزاماتها، ولا سيما من أجل تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية. فعدم امتثال أي طرف من الأطراف في الخطة سيرسي سابقةً سلبية من شأنها أن تقوض حظوظ التوصل إلى أي اتفاق بشأن عدم الانتشار في المستقبل. وعلى غرار مناسبات سابقة، تعرب بوليفيا عن رغبتها في أن تشير التقارير المقبلة أيضا إلى المرفق ألف، لأن كُلاًّ من المرفقين أساسي ومكمّل لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تنفيذاً فعالاً.

وأخيرا، بوصف دولة بوليفيا المتعددة القوميات أمة مسالمة، فإنها تؤكّد مجددا التزامها بالدبلوماسية الوقائية وتعددية الأطراف ومبدأ عدم التدخل واحترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للدول، على أساس أنّ جميعَها مبادئ عالمية يعترف بها المجتمع الدولي.

السيد سيك (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر الرئاسة اليابانية على عقد جلسة الإحاطة هذه بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين

العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، والسيدة جوان آدمسون، نائبة رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، والسفير سباستيانو كاردي، الممثل الدائم لإيطاليا وميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على إحاطاتهم الإعلامية.

لقد أكد مجلس الأمن، باعتماده خطة العمل الشاملة المشتركة في ٢٠ يوليه /تموز٢٠١٥ بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على اتفاق بشأن برنامج إيران النووي، وذلك في تتويج لجهود دبلوماسية حثيثة مشتركة بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي وجمهورية إيران الإسلامية على مدى ١٢ سنة. إن تقرير الأمين العام الذي نناقشه اليوم (S/2017/1030) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وهو التقرير الرابع من نوعه المُقدِّم بموجب الأحكام الواردة في المرفق باء من القرار، يتضمن موجزاً شاملا عن الأحكام المتعلقة بالمجال النووي والقذائف التسيارية والأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول والتدابير المصاحبة لتعزيز تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ومن المشجع أنه في ما يتعلق بالأحكام المتصلة بالشأن النووي، يُظهر التقرير بوضوح أن جمهورية إيران الإسلامية تواصل احترام التزاماتها، على نحو ما أكدته التقارير التي أصدرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أنشطتها للتحقق والرصد في ذلك البلد، فضلاً عن رصد تنفيذ التزامات إيران ذات الصلة بخطة العمل. وإن التقييم الذي يفيد بأن قناة المشتريات تواصل مراعاة مختلف المقترحات قيد النظر تقييمٌ مُطَمْئِن بقدر ما هو إيجابيٌ، ويتّضح ذلك من شتّى الإخطارات المتعلقة بأنشطة الإمداد والبيع والنقل التي تشارك فيها جمهورية إيران الإسلامية، مما يضمن الوضوح والشمول والشفافية. ويرحب وفد السنغال أيضاً بجهود الأمانة العامة وميسّر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما في ذلك المعلومات العملية المقدمة بشأن قناة المشتريات، التي تستحق منا كل الدعم والتعاون.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود المشجعة، من الواضح أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة يتعين حلها، ولاسيما كفالة أن يفهم القطاع الخاص تماما القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وعلينا معالجة العلاقة بين عالم الأعمال التجارية ومجلس الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بإجراء الموافقة المسبقة. كما نتفق مع توصية الأمين العام بأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تبذل مزيدا من الجهود لضمان فهمها لقيود قناة المشتريات، بما في ذلك إجراءات تقديم المقترحات وعملية استعراضها.

ويعرب وفد السنغال عن بالغ قلقه إزاء المعلومات المتعلقة باحتمال نقل جمهورية إيران الإسلامية قذائف تسيارية وأجزاءً مكونة لها وتكنولوجيات ذات صلة بها لصالح الحوثيين في اليمن، والذين يُحتمل أن يكونوا قد استخدموها لمهاجمة المملكة العربية السعودية. ولذلك، سيظل وفد بلدي مهتما جدا بنتائج التحقيقات التي تُجريها الأمانة العامة بشأن تلك الادعاءات.

ويؤيد وفد بلدي فكرة عقد اجتماع مشترك في الوقت المناسب بين لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) وإطار تنفيذ القرار ٢٢٣١ بشأن استنتاجات كل منهما.

في الختام، يرى وفد السنغال أن الوضع إيجابي بوجه عام فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ويشجع الميسر، وكذلك جميع أطراف خطة العمل الشاملة المشتركة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على المضي قدماً في هذا المسار.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان والقائمة بالأعمال آدمسون والسفير كاردي، ميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على إحاطاتهم الإعلامية القيمة. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للإشادة بالجهود المتفانية والعملية التي يضطلع بها الميسر. لقد أُنجزت طوال السنة أعمال كثيرة بشأن

المساعدة في الشؤون التنظيمية والمساعدة التقنية لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وترحب كازاخستان بالتقرير الرابع للأمين العام (S/2017/1030) والذي يدعم بقوة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. وإننا نولي هذا الاتفاق التاريخي أهمية كبيرة، إذ إنه لا يكفل الطابع السلمي حصرا لبرنامج إيران النووي فحسب، بل يمثل أيضا إنجازا رئيسيا في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أسهمت كازاخستان إسهاما كبيرا في عملية التفاوض التي أفضت إلى ذلك الاتفاق. ونؤيد تنفيذ خطة العمل من جانب جميع الأطراف تنفيذاً تاماً.

وتطالب أغلبية المجتمع الدولي بالمحافظة على ما أنجزته الدبلوماسية المتعددة الأطراف بشق الأنفس والمضي قدما فيه. ومن الضروري الإقرار بأن هذا الاتفاق قد وضع إيران على طريق خالٍ من الأسلحة النووية، مع تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن جمهورية إيران الإسلامية تفي بجميع التزاماتها فيما يتعلق بالجوانب النووية للاتفاق.

وفيما يتعلق بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير الرابع للأمين العام، تتبع كازاخستان نهجا بناء في تقييم تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة. أما بالنسبة للانتهاكات المثيرة للقلق المتمثلة في إمداد اليمن بالقذائف التسيارية والادعاءات بنقل تكنولوجيا القذائف إليه، فينبغي تعزيز التفاعل والتعاون على نحو أوثق بين الأمانة العامة وإيران وغيرها من البلدان المعنية بغية إجراء تحقيقات تتسم بالشفافية والنزاهة في جميع الحالات المبلغ عنها. ونتوقع الحصول على المزيد من المعلومات التفصيلية بهذا الشأن، حسب الوعد الوارد في تقرير الأمين العام.

وينبغي أن نحرص على عدم الإساءة للإنجازات الأخرى التي حُققت في إطار القرار ٢٢٣١ (٢٠١٦) وخطة العمل الشاملة المشتركة. فلا شك أن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة كان له أثر كبير على تطبيع الحالة في المنطقة وخارجها. ومن المؤكد أن ما لها من آثار إيجابية على إنعاش الأنشطة الاقتصادية في المنطقة سيعزز تهيئة مناخ من الثقة، الأمر الذي يكتسي أهمية بالغة لضمان الاستقرار والسلام الإقليميين.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن كازاخستان ستواصل دعمها الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والالتزام بتنفيذه بدقة. كما نعرب عن استعدادنا للتعاون مع إيران وغيرها من البلدان في إطار تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحن على اقتناع راسخ بأنه ينبغي لمجلس الأمن، بوصفه ضامنا للسلم والأمن الدوليين، أن يشرف دوما على الامتثال الكامل للقرار. ونؤكد للمجلس أن كازاخستان سوف تضطلع بدورها بالكامل وعلى نحو يتحلى بالمسؤولية.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر أيضا جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على تقاريرهم الوقائعية والموضوعية عن حالة تنفيذ كل من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة.

ونشيد إشادة كبيرة بالجهود المهنية والنزيهة التي تبذلها الأمانة العامة والمفوضية الأوروبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية والميسّر لضمان التنفيذ الكامل والسليم لتلك الصكوك البالغة الأهمية التي ساهمت في التخفيف من حدة التوترات التي تحيط بالمسألة النووية الإيرانية وتعزيز عدم الانتشار ونظم مراقبة الصادرات بوجه عام. ونرحب باستمرار الأداء السلس والفعال لآلية قناة المشتريات عن طريق الموافقة على مزيد من المقترحات بتوريد السلع والتكنولوجيات ذات الصلة إلى إيران.

وأود أن أؤكد مجددا على أن خطة العمل الشاملة المشتركة تراعي تماما التوازن بين الحق المشروع للدول في تطوير الطاقة النووية وضرورة وقف انتشار الأسلحة النووية وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإذ نقترب من الذكرى السنوية الثانية لتنفيذ الخطة، تشيد أوكرانيا باستمرار سلمية برنامج إيران النووي

استنادا إلى تقارير الوكالة. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار طهران في الامتثال لتدابير تحقيق الشفافية الواردة في خطة العمل يعزز بشكل كبير التنفيذ المستدام لهذا الاتفاق التاريخي. ونسلّم في الوقت نفسه بأنه عقب مرور عامين على إنشاء خطة العمل الشاملة المشتركة، لا تزال هناك تفسيرات متباينة لإمكانية تطبيق القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) على أنشطة القذائف التسيارية الإيرانية.

وفيما يتعلق بالتقرير الرابع للأمين العام عن تنفيذ القرار (S/2017/1030)، يساور أوكرانيا القلق إزاء حوادث عدم الامتثال للقيود المفروضة على عمليات نقل الأسلحة، فضلا عن أحكام تجميد الأصول وحظر السفر المنصوص عليها في المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وإذ تأخذ في الاعتبار المخاطر التي تشكلها التوترات الحالية، تؤيد أوكرانيا تأييدا كاملا عزم الأمين العام على مواصلة دراسة جميع الحالات المثيرة للقلق والحصول على المزيد من المعلومات الموضوعية ذات الصلة. فالردود الشكلية من الدول الأعضاء المعنية بشأن حالات عدم الامتثال المؤكدة لا تفضي سوى إلى تبادل المزيد من الاتهامات وتقوض مستقبل خطة العمل الشاملة المشتركة.

وفيما يتعلق بادعاءات نقل الأسلحة والقذائف من إيران إلى مناطق النزاع، نرى أن مقترح الأمين العام بعقد اجتماع مشترك بين لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) ومجلس الأمن وفقا لإطار تنفيذ القرار ٢٢٣١ مبادرة مفيدة وحسنة التوقيت لأنها قد تلقي الضوء على هذه المسألة المثيرة للحساسية والقلق معا.

وبالإضافة إلى ذلك، نرى أن من الضروري مواصلة إذكاء الوعي العام بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ومن ثم الإسهام في تحقيق الفهم الشامل لها وتنفيذها بصورة مخلصة.

وإذ شددنا على ضرورة الامتثال التام للالتزامات ذات الصلة، أود أن أؤكد مرة أخرى أهمية التفاعل البنَّاء فيما بين جميع الأطراف المعنية كي يتسنى حل المسائل المعلقة بما يساعد على تنفيذ هذا الاتفاق النووي الشامل. وسيسهم الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، بوصفها أحد أكبر الإنجازات في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية والعلاقات الدبلوماسية، إسهاما هاما في تحقيق الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. بل ويكتسي أهمية أكبر الآن حيث بدأت بالفعل العملية التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني للسفير كاردي، بصفته ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وكامل فريقه على جهودهما المتضافرة المكرسة لكفالة التنفيذ السليم للقرار خلال عام ٢٠١٧. فما أظهراه من تفانٍ والتزام اكسبهما احتراما وتقديرا واسعي النطاق.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين: وكيل الأمين العام فيلتمان على عرضه الشامل للتقرير الرابع للأمين العام (S/2017/1030)؛ والسيدة آدمسون، على ما عرضته عن مستجدات اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة؛ والسيد كاردي على عرضه الموجز بوصفه ميسرا لإطار تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٦)، وعلى العمل الممتاز الذي أضطلع به هو وفريقه.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة هي أحد أكبر الإنجازات الدبلوماسية في التاريخ الحديث. كما أن التأييد المتواصل للاتفاق من خلال بواسطة القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يعد إنجازا كبيرا آخر، ناهيك عن كونه مسؤولية تقع على عاتقنا جميعا. ولا نزال ملتزمين بالتنفيذ الكامل والمنصف من جانب جميع الأطراف. وكما يبين تقرير الأمين العام الأخير، تشهد المسائل النووية التي تضمنها الاتفاق نجاحا ملحوظا. فإيران

ممتثلة لالتزاماتها النووية. ومن جانبنا، فنحن ملتزمون بضمان أن تتجسد للشعب الإيراني فوائد ملموسة للاتفاق، بما في ذلك التخفيف من وطأة الجزاءات. وهنا أحث جميع الدول الأعضاء على احترام التزاماتها.

ونرحب بتوصية الأمين العام التي تدعو إلى تعزيز كيفية فهم القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وقناة المشتريات. ونحن ملتزمون بدعم تلك الجهود. ولكن، بالرغم من التقدم المُحرز، هناك أربعة عناصر في التقرير تبعث على القلق. وتتعلق هذه العناصر بأحكام المرفق باء. فهي تعوق التحقيق الكامل للمنافع المتبادلة الناشئة عن الاتفاق وتقوض الثقة في التزام إيران الطويل الأجل بتحقيق الاستقرار الإقليمي.

أولا، نشعر بالقلق العميق إزاء الإبلاغ عن عمليات نقل لمكونات قذائف تسيارية إيرانية وما يتصل بها من تكنولوجيا إلى الحوثيين في اليمن. ومن شأن عمليات النقل هذه أن تشكل انتهاكا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي يحظر نقل تكنولوجيا القذائف التسيارية والأعتدة ذات الصلة من إيران وإليها. وهي أيضا تنتهك القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) الذي يحظر بيع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة أو نقلها إلى الحوثيين. فكما شهدنا، استهدف الصاروخ الحوثي الذي ضرب الرياض في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر منطقة مدنية عن عمد. واستمعنا في وقت سابق اليوم إلى تقارير عن شن هجوم آخر بالقذائف على الرياض استهدف قصر اليمامة هذه المرة. وكان كلاهما سيسببان معاناة كبرى وفوضى عارمة لو سقطا كما أريد لهما ولا شك أن هذا أمر غير مقبول ويهدد بتصعيد الوضع. فنقل الأسلحة إلى الحوثيين يهدد الأمن والاستقرار الإقليميين. وسيطيل استخدامها من أمد النزاع في اليمن، ويتسبب في زيادة حدة التوترات الإقليمية. ومن الضروري أن تجري الأمم المتحدة تحقيقا شاملا، وأن تُبلغ مجلس الأمن باستنتاجاتها في أقرب وقت ممكن. ونؤيد بقوة دعوة الأمين العام إلى عقد اجتماع مشترك بين لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) ومجلس الأمن بصيغة القرار ٢٢٣١. وسيتيح ذلك إجراء مناقشة متسقة حول استخدام القذائف التسيارية ضد المملكة العربية السعودية، مع النظر أيضا في الخطوات التالية التي يجب اتخاذها لأجل التصدي لذلك التهديد.

ثانيا، نشعر بالقلق إزاء استمرار الإبلاغ عن انتهاكات للأحكام الخاصة بالقيود المفروضة على الأسلحة. وتزداد الأدلة على تلك الأنشطة. ويشير التقرير الأخير إلى أن الأسلحة التي ضُبطت بأحد المراكب الشراعية قرب خليج عمان وعلى متن سفينة ذاتية التشغيل التي عثر عليها في المياه اليمنية كلتاهما إيرانية المنشأ. وتعطينا تلك الأنشطة، التي تتنافى مع القرار، سببا آخر للشعور بالقلق إزاء مشاركة إيران في ذلك النزاع.

ثالثا، يساورنا القلق إزاء الأدلة على الأنشطة المتصلة بالقذائف التسيارية الإيرانية. وتدعو الفقرة ٣ من المرفق باء إيران إلى الامتناع عن أي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المصممة لغرض إيصال الأسلحة النووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق التي تستخدم هذه التكنولوجيا.

وإطلاق المركبة الفضائية سيمرغ في ٢٧ تموز/يوليه استخدمت فيه هذه التكنولوجيا، وعليه، فإنه يتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أخيراً، فإننا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تتحدث عن انتهاكات متعددة لأحكام حظر السفر، بما في ذلك المخالفات الجديدة للواء قاسم سليماني. وهذا أمر مثير للقلق بشكل خاص بالنظر إلى الطابع العلني للانتهاك.

ومن هذه المسائل مجتمعة، يتضح أن لهذه الأنشطة أثر سلبي على الأمن الإقليمي، إلى جانب أنها تقوض اندماج إيران مع المجتمع الدولي. وما زلنا ملتزمين بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) من أجل دعم الاتفاق التاريخي والعمل مع

جميع الأطراف لتحقيق ذلك. ولكننا لا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي أو أن نسمح بتجاهل قرار لمجلس الأمن أو بالمزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. ونحث إيران على احترام جميع أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ونحن مستعدون للعمل مع أعضاء المجلس لضمان مساءلة المسؤولين عن أي انتهاكات مثبتة.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذها من خلال القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يشكلان عنصرين هامين في بنية المجتمع الدولي لعدم الانتشار وهما أساسيان لدعم الأمن الإقليمي والعالمي. ونحن جميعاً مسؤولون عن كفالة نجاحها. وعلينا جميعاً أن نفي بالتزاماتنا. وإيران ليست استثناء.

السيد كاردي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): بصفتي الوطنية، أود مرة أخرى أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان والسفيرة آدمسون على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن أنشطة اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة. وأشكر جميع الأعضاء على الكلمات الطيبة الموجهة إلي وإلى فريقي بعد الولاية الأوروبية والسنة التي تولينا خلالها رئاسة آلية التيسير.

مرة أخرى، معروض علينا تقرير شامل جداً للأمين العام (S/2017/1030). وترى إيطاليا أنه ينبغي لكل الأطراف المعنية والمجتمع الدولي برمته بذل كل جهد ممكن لضمان أن تبقى خطة العمل الشاملة المشتركة بمثابة قصة نجاح في الجهود العالمية الرامية إلى الحفاظ على سلامة نظام عدم الانتشار. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن يبرهن مجلس الأمن على الوحدة حيال هذا الموضوع الهام، والتقرير الشامل والدقيق للأمين العام يوفر أساساً جيداً للعمل على بلوغ هذا الهدف المهم. ونقدر كل التقدير الإشارة في التقرير إلى خطة العمل الشاملة المشتركة باعتبارها ”إنجازاً رئيسياً في مجال عدم الانتشار النووي والعمل الدبلوماسي في معالجة المسائل التي يمكن أن تؤثر على السلام والأمن الإقليميين والدوليين“ (S/2017/1030، الفقرة ١) ونحن مقتنعون بأنه ينبغي لكل المشاركين، بما في ذلك الشعب الإيراني، أن يستفيدوا من خطة العمل الشاملة المشتركة. ومن المؤكد أننا نؤيد بقوة دعوة الأمين العام كل المشاركين للثبات في التزامهم بالتنفيذ الكامل للاتفاق.

وفي نفس الوقت، فإننا نؤمن بأهمية التنفيذ الكامل والشامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بجميع جوانبه. وفي هذا الصدد، نحيط علماً أيضاً بالاستنتاجات الأولية للأمين العام، الواردة في التقرير، بشأن المسائل المتصلة بالقذائف التسيارية. ونتطلع إلى نتائج التحقيق الذي أُعلن عنه.

وتنفيذ خطة العمل الشاملة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) قطع شوطاً طويلاً حتى الآن. ونود أن نردد نداء الأمين العام للعمل من خلال الاختلافات والتحديات بروح من التعاون والتوافق وحسن النية والمعاملة بالمثل. ونشجع جميع أصحاب المصلحة على المبادرة بإيجاد حلول للمسائل التي تثير القلق باستخدام كل الآليات ذات الصلة المنشأة في إطار خطة العمل الشاملة. ومجلس الأمن، بالطبع، يضطلع بدور رئيسي في إطار اختصاصاته ومسؤولياته في هذا الصدد.

وتؤكد إيطاليا من جديد ثقتها الكاملة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودعمها في الاضطلاع بمهمة التحقق في سياق خطة العمل الشاملة، وتشيد بالسيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على دورها الريادي في تنسيق اللجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة.

أخيراً، وبما أن هذه مداخلتي الوطنية الأخيرة بشأن هذه المسألة، أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على كلماتهم الطيبة وتعاونهم وأفرقتهم، التي عملت بكفاءة مهنية بالغة في إطار صيغة ٢٢٣١، على الدعم الكامل الذي قدموه لي ولزملائي خلال السنة. وأؤكد أن ذلك قد هيأ جواً من التعاون البناء في كل اجتماعاتنا. وأنا وفريقي ممتنون لذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليابان.

أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة على تقاريرهم بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). أود أيضاً أن أثني على عمل السفير سباستيانو كاردي كميسر لصيغة ٢٢٣١.

ترحب اليابان بالتقرير الرابع للأمين العام (S/2017/1030)، الذي يقدم معلومات ملموسة وحيوية بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). والأمانة العامة تستجيب باقتدار لطلب مجلس الأمن بإجراء جمع واسع للبيانات وتحليلها والإبلاغ عنها. وينبغي لأعضاء المجلس مواصلة دعم عمل الأمانة العامة حتى يمكنها الاستمرار في عملها بمستوى رفيع، مع الحفاظ على الاستقلالية والنزاهة والخبرة.

ونوافق على الفقرتين ٤ و٥ من تقرير الأمين العام، اللتين تدعوان، على التوالي، المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة وجميع الدول الأعضاء إلى دعم تنفيذ القرار. وفي هذا الصدد، نحيط علماً على نحو إيجابي بالبيان الذي أدلى به مؤخراً السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن مواصلة إيران تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في مجال الأسلحة النووية بموجب خطة العمل، ويؤكد أن إيران تخضع لأقوى نظام للتحقق النووي على مستوى العالم لضمان استمرار ذلك. واليابان ملتزمة بالعمل بشكل وثيق مع الوكالة والمجلس والموقعين على خطة العمل الشاملة المشتركة للتمكين من أنجع تنفيذ ممكن للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

إن اليابان تشعر بالقلق إزاء بعض الانتهاكات المزعومة للحظر على الأسلحة ولأحكام حظر السفر، المشار إليها بتعمق أكثر في تقرير الأمين العام. وتخضع عمليات نقل القذائف التسيارية أو الأنشطة المتصلة بها للمزيد من التحليل من جانب الأمانة العامة، واليابان تنتظر تلك النتائج. مع ذلك، يمكننا القول إن النتائج الإيجابية لخطة العمل الشاملة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لن يتقاسمها الشرق الأوسط والمجتمع الدولي برمته إلا إذا نفذت تنفيذاً كاملاً وبشكل صارم. وتدعو اليابان بقوة جميع الدول الأعضاء، بما فيها إيران، إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ولطالما أكدت اليابان على أهمية التنسيق الوثيق بين صيغة ٢٢٣١ والأجهزة الفرعية الأخرى التابعة لمجلس الأمن، مثل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، بشأن اليمن، واللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، بشأن الصومال وإريتريا. والتقرير الأخير للأمين العام يدعو إلى عقد اجتماع مشترك بين لجنة ٢١٤٠ والمجلس في صيغة ٢٢٣١ حتى يتسنى لأعضاء المجلس الحصول على استنتاجات كل منهما في وقت واحد. واليابان بصفتها رئيساً للجنة ٢١٤٠ تؤيد هذه الفكرة تأييداً تاماً.

وتأمل اليابان أن يواصل الميسر الجديد والأمانة العامة أنشطة التواصل، على النحو الذي اضطلعت به إيطاليا هذا العام. وبالنسبة للدول غير الأعضاء في المجلس، فإن المعلومات والتحديثات المستكملة التي يقدمها الميسر والأمانة العامة من خلال اجتماعات التواصل مفيدة للغاية. وهذه المسألة تتجاوز مصالح الموقعين على خطة العمل الشاملة المشتركة والمجلس فقط. إنها مسألة ينبغي للدول الأعضاء كافة أن تسعى جاهدة إلى تنفيذها بالكامل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل ألمانيا.

السيد هيوسغن (ألمانيا)(*تكلم بالإنكليزية*): إنني أقدر كثيراً إدراجي في مناقشة اليوم، لأن ألمانيا شاركت في محادثات مجموعة ٥ +١، أو كما تسميها ألمانيا مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣، التي أدت إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. وأود أيضا أن أثني على السفير سباستيانو كاردي على عمله كميسر،

وأشكر السيدة جوان آدمسون بحرارة على بيانها. وتؤيد ألمانيا تأييداً تاماً عمل الدائرة الأوروبية للعمل الخارجي والسيدة فيديريكا موغيريني، بل وعمل الأمين العام هيلغا شميت، الذي كان له دور أساسي في التفاوض بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة والإشراف على تنفيذها.

سأتوخى الإيجاز من ناحية المضمون. شأن معظم المتكلمين، أعتقد أن هناك نقطتين عليّ إثارتهما.

أولاً، ما زالت خطة العمل الشاملة المشتركة متماسكة في أعقاب الجولة التاسعة من جولات التحقق وهي، في رأيي، ما زالت تمثل نجاحاً كبيراً من حيث الدبلوماسية الدولية وتعزيز نظام عدم الانتشار. ولدى تعرّض نظام عدم الانتشار للخطر، فإنني أعتقد أن تدعيم خطة العمل الشاملة المشتركة والحفاظ عليها أمر بالغ الأهمية، ولكن ينبغي القيام بذلك من كل الجوانب. وأعني بذلك أن الشعب الإيراني، الذي عانى الكثير في ظل النظام وبسبب الجزاءات، يتعين أيضاً أن يستفيد من رفع الجزاءات حتى يتمكن من العيش في ظروف أفضل.

وثانياً، بطبيعة الحال، يجب علينا أن ننظر إلى الصورة الكاملة بشأن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأقل ما يقال هو أن أنشطة إيران تتعارض مع ما دعا إليه ذلك القرار. إن القائمة طويلة، وأشكر جيف فيلتمان شكراً جزيلاً على عرضه تقرير الأمين العام (S/2017/1030)، الذي يُدرج عدداً من المجالات التي لا تمتثل إيران فيها للقرار. الأول والأهم، هو مسألة تجارب القذائف التسيارية التي تجري ونقل الأسلحة إلى الحوثيين. وبالنظر إلى عدد المرات التي ذُكر فيها ذلك حول الطاولة اليوم، أعتقد أن من الملحّ جداً أن يواصل الأمين العام العمل على ذلك وأن يُقدّمَ فيما بعد جميع الأدلة إلى المجلس بحيث يمكن اتخاذ الإجراءات الموصي بها.

وكما قلت، إننا نواصل دعم خطة العمل الشاملة المشتركة، ولكننا لسنا عُمياناً. إننا نرى الدور الذي تضطلع به إيران. وقد أكد قادة ألمانيا وفرنسا وبريطانيا على أن الدور الإقليمي لإيران وبرنامجها للقذائف التسيارية يثيران شواغل خطيرة، لأنهما يؤثران تأثيراً مباشراً على المصالح الأمنية الأوروبية. وأي نشاط مزعوم يتعلق باليورانيوم يستحق منا أقصى درجات الاهتمام. وندعو إيران إلى وقف جميع الأنشطة التي قد تكون غير متسقة مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أو تنتهك أحكامه وإلى ضمان امتثالها الكامل للقرار.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.